مجلة الذاكرة EISSN :2676-1734 ISSN: 2335-125X
مجلد: 08 عدد: 02 السنة 2020 رقم العدد التسلسلي:15

أصول الزيادة بالإلحاق في الأبنية

Increment rules of appending in words

أ.د : عصام الكوسى

isamalkousa@gmail.com

د. محمد عامر دبوري

قسم اللغة العربية – كلية الآداب

جامعة البعث

تاريخ الإرسال	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2020/03/10	2020/03/18	2020/06/01

الملخص:

ينظرُ هذا البحثُ فيما وصفه النحويونَ من الأبنيةِ بأنه ملحَقٌ بغيره، فتوجّه نحو بيانِ بعضِ الأصولِ العامةِ للإلحاق، وهي أصولٌ يؤثر فيها لفظُ الأبنيةِ ومعانيها.

واتجه البحثُ وجهتين رئيستينِ، أولاهما النظرُ في أثر الصناعةِ في الإلحاق، إذ لها أثر فيه ظاهرٌ، فلا يتحققُ الإلحاقُ إلا بتوافقِ وجوه التصريفِ بين الملحَق والملحَق به.

والثانية النظرُ في أثر المعنى في الإلحاق، وهو أثرٌ غير خافٍ في بعض مسائلِهِ التي يربط فيها النحاةُ بين المعنى وبين الأبنيةِ الملحَقةِ بغيرها.

الكلمات المفتاحية:

معنى الإلحاق ـ الإلحاق في أوائل الأبنية ـ الإلحاق في أواسط الأبنية وأواخرها ـ احتمال الزيادة الإلحاق و غيره ـ الزيادة بحرف واحد للإلحاق في أواخر الأبنية ـ أثر المعنى في الإلحاق

This subject researchesin what grammarians describe of construction of word whichis followed to another.

The research directed toclear some general rules of following.These principles are affected by pronounciation of constructions and meaning.

The research directed into two main directions: the first one is the search in the effect of syntax in morpheme which has a clear effect in it and the morpheme achieves only with harmony of aspects of classification between the follower and the one which is followed.

The second one is the effect of meaning in morpheme it is aclear effect in some of its matters which the grammarians connect between the meaning and the followed constructions with others.

The meaning of appending – theappending in the first of words–theappending in the midilse of words and ends– prospectappending or non– the increase by character forappending in the endsof words– the effect ofmeaning in theappending

الإلحاقُ في اللغة والاصطلاح:

معنى الإلحاقِ في اللغة: أن يقالَ: لحِقَ الشيءُ الشيءَ أي تبعَه. قال ابن منظور: «يقال: لحِقتُهُ وألحقتُهُ بمعنىً كتبعتُهُ وأتبعتُهُ»[1]. أما في الاصطلاح فقال فيه الرضي: «ومعنى الإلحاق في الاسم والفعل أن تزيد حرفاً أو حرفَين على تركيبٍ زيادةً غيرَ مطردةٍ في إفادةِ معنىً؛ ليصيرَ ذلك التركيبُ بتلك الزيادةِ مثلَ كلمةٍ أخرى في عدد الحروفِ، وحركاتِها المعينةِ والسكناتِ، كلٌّ واحدٍ في مثلِ مكانِه في الملحَق بها، وفي

تصاريفها من الماضي والمضارعِ والأمرِ والمصدرِ واسمِ الفاعلِ واسمِ المفعول إنْ كان الملحَق به فعلاً رباعياً، ومن التصغيرِ والتكسيرِ إنْ كان الملحَق به اسماً رباعياً لا خماسياً وفي تصاريفِها»[2].

أولاً – أثرُ الصناعةِ في الإلحاق:

للصناعةِ اللفظية أثرٌ بارز في الإلحاق ،فهو باب من أبواب المجاز والاتساع. قال ابن جني: «قالوا في: شَمْلَلتُ، وصَعْرَرتُ وَبيْطَرتُ، وحَوْقَلتُ... إنها ملحَقةٌ ببابِ دَحرَجْتُ... فكانت هذه صناعةً لفظيةً ليس فيها أكثرُ من إلحاقِها ببنائها، واتساعِ العرب بها»[3].

1-أ – الإلحاقُ في صدور الأبنية:

إذا جاءَ في أول البناءِ ما ظاهُرهُ الإلحاقُ، فإن حرفَ الزيادة لا بُدَّ له من التقوِّي بزائدٍ آخرَ. قال ابن جني: «لا يلحِقونَ الزائدَ من أولِ الكلمةِ إلاّ أن يكونَ معه زائدٌ آخرُ؛ فلذلك جازَ الإلحاقُ بالهمزةِ والياءِ في: أَلَنْدَدٍ، ويَلَنْدَدٍ لما انضمَّ إلى الهمزةِ والياءِ النونُ»[4].

فذلك نصٌّ منِ ابن جني على أنّ الملحِق يجوز أن يقع في أول الكلمة بشرط أن يكون معه زائدٌ آخرُ، وهذا متفقٌ عليه، كما يشير إلى ذلك الرضيُّ الذي رأى جوازَ أن يكون الملحِقُ في أول الكلمة من دون أن ينضمَّ إليه زائدٌ آخرُ . فقال: «قيل: لا يكون حرفُ الإلحاقِ في الأول، فليس (أُبلُمّ) ملحَقاً بـ(بُرثُنٍ) ولا (إثمِدٌ) بـ(زِبْرِجٍ)، ولا أرى منه مانعاً، فإنها[5] تقع أولاً للإلحاق مع مساعدٍ اتفاقاً كما في أَلَنْدَدٍ ويَلَنْدَدٍ وإدرَوْنٍ، فما المانعُ أن يقع بلا مساعدٍ؟»[6].

وهذا اجتهادٌ من الرضي لا يقوى على ما استدلَّ به النحاة على ضعفِ الإلحاقِ في أول البناءِ؛ لأنّ هذا قد يؤدي إلى إطلاقِ القولِ بأنّ الهمزةَ في أولِ البناءِ ملحِقةٌ دون قيدٍ. يقولُ المبرد: «أمَّا ما كانتِ الهمزةُ في أوّلِهِ والياءُ فحكمُهُ أن تكونا فيه زائدتينِ إذا كانتْ حروفُهُ الثلاثةُ أصليةً، لأنك لم تشتقَّ من هذا شيئاً إلا أوضحَ لك أنهما فيه زائدتان... وذلك نحوُ: أفكلٍ، وأيدَعٍ، ويَرمَعٍ؛ لأنك لم ترَها في مثل أحمرَ، وأصفرَ، وأخضرَ، ولا فيما كان له فعلٌ إلا زائدةً»[7].

فالقيدُ – كما يظهر مما سبق – أن تكونَ في البناءِ ثلاثةُ أحرفٍ أصولٍ تدل على أنّ الهمزةَ زائدةٌ في الأول؛ ذلك أنها قد يكونُ لها معنىً هو تعديةُ غيرِ المتعدي، فلا تكونُ كالهمزةِ في (ألندٍ)؛ أي إنها لمعنىً كألفِ (فاعَل) وكتضعيفِ (فَعَّل).

قال ابن جني: «فإن قيلَ: فقد صحَّ إذاً أنّ فاعَل، وأَفْعَلَ، وفَعَّل – وإن كانتْ بوزنِ دَحْرَجَ – غيرُ مُلحَقةٍ به، فلِمَ لم تَلحَق به؟ قيل: العلةُ في ذلك أنّ كلَّ واحدٍ من هذه المُثُلِ جاءَلمعنىً، فـ(أَفعلُ) للنقلِ، وجعلِ الفاعلِ مفعولاً... وأمَّا فاعَلَ فلكونِهِ من اثنينِ فصاعداً... وأما فَعَّلَ فللتكثيرِ... فلما كانت هذه الزوائدُ في هذه المُثُلِ إنما جيءَ بها للمعاني خَشُوا – إنْ هم جعلوها مُلحَقةً بذواتِ الأربعةِ – أن يقدَّر أنّ غرضَهم فيها إنما هو إلحاقُ اللفظِ باللفظِ، نحو: شَمَلَلَ، وجَهْوَرَ، وبَيْطَرَ، فتتكَّبوا إلحاقَها بها صوناً للمعنى»[8].

1–ب – الإلحاق في أواسطِ الأبنيةِ وأواخرِها:

أكثرُ الإلحاقِ واقعٌ في أواسطِ الأبنيةِ وأواخرِها، وهذا مستنبطٌ من أقوالِ النحويين . قال ابن جني: «ولم نَرَهم في غيرِ هذا الموضعِ[9] ألحقُوا الثلاثةَ في الفعل بالأربعةِ من أوَّلها إنما هو من آخرِها نحو: جَلْبَبَ، أو وَسَطِها نحوُ: جَهْوَرتُ وبَيْطَرتُ»[10]فالإلحاقُ في جملتِه – كما يظهرُ مما قاله ابنُ جني – يكون بالزيادةِ بعدَ الفاء، ولم يشترط أن تكون أصولُ الملحَقِ مقابلةً لأصولِ الملحَق به، فالإلحاقُ صحيحٌ ما دامتِ المماثلةُ حاصلةً بينهما، ويشهَدُ لهذا قولُ الرضي: «ولا يكونُ الإلحاقُ إلا بزيادة حرفٍ في موضعِ الفاءِ، أو العينِ، أو اللامِ، هذا ما قالوا، وأنا لا أرى منعاً من أن يزادَ للإلحاقِ لا في مقابلةِ الحرفِ الأصليِّ إذا كان الملحَقُ به ذا زيادةٍ، فنقولُ: زوائدُ (اقْعَنْسَسَ) كلُّها للإلحاقِ بـ(احْرَنْجَمَ)»[11].

فما تقدَّم يُؤخَذُ منه: أنَّ الحرفَ المزيدَ للإلحاقِ قد يكون بينَ الفاءِ والعينِ، أو في موضعِ العينِ نفسِها، أو بينَ العينِ واللامِ، أو في موضعِ اللامِ نفسِها،والحرفُ المزيدُ للإلحاق لا ينحصرُ بحروفٍ بعينها إنما تصلحُ جميعُها له،قال ناظر الجيش :"الزائدُ لإلحاقٍ أو تضعيفٍ لا يتعيَّنُ كونُهُ من أحرفِ الزيادةِ بل قد تكونُ زيادةُ الإلحاقِ منها وقد تكونُ من غيرها ، وكذا زيادةُ التضعيفِ أيضاً"[12]،لكنَّ الفرقَ بينهما أنَّ زيادةَ

التضعيفِ يُستثنَى منها الألفُ ؛لأنها ساكنةٌ دوماً،قالَ ناظر الجيش:"التكريرُ هو الذي يعبَّرُ عنه بالتضعيفِ ،وقد علمتَ أنَّ الزيادةَ بغير تضعيفٍ منحصرةٌ في عشرةِ الأحرفِ التي تقدمَ ذكرُها ،وأما الزيادةُ بالتضعيفِفتكونُ في الحروفِ كلِّها إلا الألفَ فإنها لا يمكنُ تضعيفُها لعدم قبولها الحركةَ "[13] وسوف يتَّضِحُ ذلك فيما يأتي.

ب-1-الإلحاق بالزيادة قبل العين:

يحدثُ الإلحاقُ أحياناً بأن يكونَ الحرفُ المزيدُ له بين الفاء والعين، ويغلبُ أن يكونَ حرفَ لِيْنٍ، وأن يكون الملحَق من ذي ثلاثةِالأحرفِ، فيصيرُفي التصرفِ كذواتِ ما كان من أربعةِ الأحرفِ. قال سيبويه: «هذا بابُ مصادرِ بناتِ الأربعةِ، فاللازمُ لها الذي لا ينكسرُ عليه أنْ يجيءَ على مثالِ: فَعْلَلةٍ، وكذلكَ كلُّ شيءٍ أُلحِقَ من بناتِ الثلاثةِ بالأربعةِ، وذلك نحو: دحرجتُهُ دحرجةً، وزَلْزَلْتُهُ زَلْزَلَةً، وحَوْقَلْتُهُ حَوْقَلةً،... وإنَّما أَلحَقوا الهاءَ عِوضاً من الألفِ التي تكونُ قبلَ آخرِ حرفٍ»[14].

فالواوُ زِيدت في الفعل (حَوْقَلَ)، وفي مصدرِهِ قبلَ العينِ للإلحاقِ بالفعلِ الرباعي، وإدراجُ سيبويه للملحَقِ في «بابِ مصادرِ بناتِ الأربعة» يُفهم منه أنّ قيدَ صحةِ إلحاقِ الفعلِ تَوافُقُ مصدرِهِ مع مصدرِ الملحَق به. قال المبرد: «وكلُّ ما كان ملحَقاً بشيءٍ من الفعلِ فمصدرُه كمصدرِهِ»[15].

وإلحاقُ الواو الفعلَ بالفعلِ، والاستدلالُ عليه بتوافقِ المصادر له نظيرٌ في الأسماءِ، ويكونُ جمعُ التكسيرِ علامتَه. قال سيبويه: «وتقولُ في حَوْأَبَةٍ:حَوَبَةٌ؛ لأنّ هذه الواوَ ألحقتْ بناتِ الثلاثةِ ببناتِ الأربعةِ... ألا تراها لا تُغيَّر إذا كُسِّرتْ للجمعِ تقول: حَوائبُ، فإنما هي بمنْزلةِ عينِ جَعْفَرٍ»[16].

فبقاءُ زيادةِ الإلحاقِ في مصدرِ الفعل الملحَقِ، وفي تكسيرِ الاسمِ الملحَق علامةٌ فاصلةٌ بين ما زيدَ له ولغيره، أي أَنّ زيادة الإلحاقِ ينبغي أن تسلَّم، لئلا يقع اختلافٌ في الزِّنة. قال سيبويه: «فكما لم تُغيِّرِ الزنةَ حين أَلحقتَ بالتضعيفِ كذلك لا تُغيّرُها إذا ألحقت بالواوِ والياءِ، وإنما دعاهم إلى التسليمِ أن يفرّقوا بين ما هو ملحقٌ بأبنيةِ الأربعةِ وما لم يُلحَق بها، وما أُلحِق بالخمسةِ، وما لم يُلحَق بها»[17].

ب-2- الإلحاق بالزيادة في موضع العين:

يصحُّ الإلحاقُ بالعينِ نفسِها إذا تكررتْ مع فاصلٍ بين الحرفين المكرَّرين. قال أبو علي: «العينُ الأغلبُ عليها أنَّها لا تُكرَّر للإلحاقِ إلا أن يفصلَ بينهما حرفٌ نحو: عَقَنْقَلٍ، وَعثَوثَلٍ»[18].

فقَيدُ الفصلِ بين العينَين المكرَّرتين للإلحاق يدفعَ التباسَ تكريرِ العين ، ذلك أنّ تكريرَها بابُه توكيْدُ المعنى. قال ابن جني: «بابُ تكرير العين هو طريقٌ معنويةٌ، ألا ترى أنهم لما اعتزموا إفادةَ المعنى توفّروا عليه، وتحامَوا طريقَ الصنعةِ والإلحاقِ فيه، فقالوا: قطَّع وكسَّر»[19].

ومما تجدرُ الإشارة إليه بعد الذي تقدَّم أنّ الدكتور مهدي القرني لايرى أنّ الإلحاقَ يصحُّ بتضعيف العين بقوله: «تضعيفُ العين لا يكون للإلحاقِ، معلومٌ أنّ تضعيفَ العينِ يطردُ لإفادة معنى التكثيرِ»[20]، وفي هذا القول نظرٌ بدليل القيدِ السابقِ، وهو جوازُ الإلحاقِ بتضعيفِ العينِ مع الفصلِ بحرفٍ ساكنٍ، فهذا الحرف مما يزاد في الملحَقِ من الثلاثي بذواتِ الأربعة، وفي الملحقِ من الرباعيِّ بذواتِ الخمسةِ كـ(عَقَنْقَلٍ) ونحوِه.

قال سيبويه: «قالوا: قَلَنسُوةٌ، فهذه النونُ بمنزلةِ ألفِ عُفارِيةٍ وهُبارِيةٍ، فكذلك كلُّ شيءٍ كانتْ هذهِ النونُ فيه ثالثةً مما أُلحِق من بناتِ الثلاثةِ بالأربعةِ، وعُفارِيةٌ تُلحَق بـ(عُذافِرةٍ).. وأما عَقَنْقَلٌ فإنْ كانَ من الأربعةِ فهو كجَحَنْفَلٍ، وإنْ كان من الثلاثةِ فهو أَبيَنُ في أنَّ النونَ زائدةٌ، وإنّما عَقَنْقلٌ من التَّعقِيلِ»[21] أي إنّ: (عَقَنْقَلاً) رباعيٌّ بدليل أنّ التَّعقِيل كالتَّكليمِ والتكسير.

ولعلَّ قيدَ الفصل السابقَ ذكرُه، في (عَقَنْقَلٍ) ونحوِه، ينقصُهُ ضابطُ أن يكون الملحَق على مثال (سَفَرْجَل). قال سيبويه: «ويقوّي رَوْدَداً ونحوَه قولهم: أَلَنْدَدٌ؛ لأنها ملحَقةٌ بالخمسة كعَقَنْقَلٍ وعَثَوثَلٍ، والدليلُ على ذلك أنّ هذه النونَ لا تُلحِقُ ثالثةً بناءً ببناءٍ – والعِدّةُ على خمسةِ أَحرفٍ – إلاَّ والحرفُ على مثالِ سَفَرجَلٍ»[22].

أما الدليلُ على ذلك – أي أنْ يكونَ الفصلُ بين العينَينِ المكرَّرتين للإلحاقِ مشفوعاً بكونِ البناءِ على مثال سَفَرجَلٍ – فهو أنّ (هَمَّرِشاً) مُلحَقٌ بـ(قَهْبَلِسٍ) وبـ(جَحْمَرِشٍ)

بتضعيفِ العين دون فصلٍ بين حرفي التضعيف. قال سيبويه: «وأما الهمَّرِشُ فإنما هي بمنْزلةِ القَهبَلِس، فالأُولى نونٌ، يعني[23] إحدى الميمَين نونٌ مُلحِقةٌ بـ(قَهبَلِسٍ)؛ لأنكَ لا تجدُ في بناتِ الأربعةِ على مثال: فَعَّلِلٍ»[24].

وذهب أبو الحسن الأخفشُ مذهباً مبايناً، فرأى أنّ (هَمَّرِشاً) ليس ملحقاً؛ أي إنَّه ذو أصولٍ خمسةٍ. قال الرضي: «والهمَّرِش: العجوزُ المسنّةُ، وهو عند الخليلِ وسيبويهِ ملحَقٌ بـ(جَحْمَرِشٍ) بتضعيفِ الميم، وقال الأخفشُ: بل هو فَعْلَلِلٌ، والأصلُ: هَنْمَرِشٌ، وليس فيه حرفٌ زائدٌ... قال: والدليلُ على أنه ليسَ مضعّفَ العينِ للإلحاقِ أنَّا لم نجدْ من بنات الأربعةِ شيئاً مُلحَقاً بـ(جَحْمَرِشٍ)، قال السيرافي: بل جاء في كلامِهم: جَروٌ نَخْوَرِشٌ؛ أي يَخرِشُ، لكونهِ قد كَبِرَ»[25].

فاستشهادُ الرضي بقولِ السيرافي استدلالٌ منه على بُطلانِ مذهبِ الأخفشِ، وهو ما ذهبَ إليه ابنُ عصفورٍ أيضاً بقوله: «وهذا الذي ذهبَ[26] إليه فاسدٌ؛ لأنه مبنيٌّ على أنّ هذه البنيةَ لم تَلحَقْها زيادةٌ للإلحاقِ في موضعٍ، وقد وُجِدَ هذا الذي أنكرَ، قالوا: جَروٌ نَخْوَرِشٌ، أي إذا كَبِرَ خَرَشَ، ألا ترى أنّ الواوَ زائدةٌ، وأنَّ الاسمَ ملحَقٌ بـ(جَحْمَرِشٍ)»[27].

فظهر مما تقدَّمَ أنَّ العينَ تلحِقُ الأبنيةَ بعضَها ببعضٍ بالتكرارِ، فإذا كانتْ مفردةً فلا إلحاقَ بها. قال سيبويه: «العينُ وحدَها لا تُلحِقُ بناءً ببناءٍ»[28].

ب-3- الإلحاق بالزيادة بين العين واللام:

يتراءى من توجيهِ النحاةِ الإلحاقَ في وسط الأبنية أنه يحدثُ بزيادة حرفِ لينٍ ونحوه بعد العينِ وقبلَ اللام، ومنه قولُ ابن جني: «وكذلك جَدْولٌ الواوُ فيه زائدةٌ مُلحِقةٌ بـ(جَعْفَرٍ)... ومن ذلك سَمَيدَعٌ الياء فيه زائِدةٌ مُلحِقةٌ بـ(فَرَزْدقٍ) ومثالُه: فَعَيلَلٌ، وكذلك: فَدَوكَسٌ، وهذا أكثرُ من أن أضبطَه لكَ، وإنما أذكر منه ومن نظائرِه ما يدعو إليه القياسُ»[29].

واللافتُ أنّ الأبنية الملحَقة التي ذكرها ابنُ جني أسماءٌ، والبادي أنّ إلحاقَ الأسماءِ هذا الضربَ من الإلحاقِ – أي بالزيادةِ بعدَ العين وقبلَ اللام – أكثرُ من نظيرِه في الأفعالِ، يؤيد هذا قولُ المبرد: «وليسَ في الأفعال شيءٌ على فِعْيَلٍ، ولكن (فِعْيَلٌ)

ملحَق بـ(هِجْرَع)، وذلك: هِرْيَعٌ و[حِثْيَلٌ][30]، فالفعلُ من بنات الأربعةِ بغيرِ زيادةٍ لا يكونُ إلا على فَعْلَلَ، فالأسماءُ تكون على فَعْلَلٍ نحو: جَعفَرٍ... ويكون على فِعْلَلٍ نحو: هِجْرَعٍ ودِرهَمٍ، لتمكُّنِ الأسماءِ وتقدُّمها الأفعالَ»[31].

فالياءُ في: هِريَعٍ وحِثْيَلٍ عَلَمُ إلحاقِهما بـ(هِجْرَعٍ)، وهو بناءٌ للأسماء فقط كما بدا من كلام المبرد، وله نظيرٌ – أي من حيث الاختصاصُ بالأسماءِ – في الأسماءِ الملحقةِ بالنون. قال سيبويه: «وقالوا: عَفَنْجَجٌ فلم يُغيَّر عن زنةِ جَحَنْفَلٍ كأنه لم يكن لِيغيَّرَ عَفْجَجٌ عن زنةِ:جَحْفَلٍ، ولا تَلحَقُ هذه النونُ فِعلاً؛ لأنها إنما تَلحَقُ ما تُلحِقُهُ ببناتِ الخمسةِ»[32]

وإطلاق سيبويه قولَه بأن النون فيما ذكره علامةُ الإلحاقِ بالخماسي، يومي إلى أنه لا يكونُ إلا في الأسماء. قال ابن السرَّاج: «وكلُّ شيءٍ جاءَ من بناتِ الأربعةِ على مثال سَفَرْجَلٍ فهو ملحَقٌ ببناتِ الخمسةِ؛ لأنك لو أكرهتَها حتى تكونَ فِعلاً لاتفقَ الاسمُ والفعلُ، لو قلت فَعَلتُ من: فَرزْدَقٍ وسَفَرجَلٍ مستكرِهاً ذلك لكان القياسُ أن يكونَ: فَرَزْدقْتُ وسَفَرْجَلتُ»[33].

ب-4- احتمالُ الزيادةِ الإلحاقَ وغيرَه في أواخر الأبنية:

الزيادةُ المحتمِلةُ للإلحاق ولغيره في أواخرِ الأبنيةِ تكونُ ألفاً في بعض المواضع. قال ابن السرَّاج: «وتجيءُ الألفُ للتأنيثِ نحو: ذِكرَى، وذِفْرى، منهم مَن يجعلُها ألفَ تأنيثٍ، ومنهم من يجعلُها ملحِقةً فينوّنُ»[34].

فالفرقُ بين ألفِ الإلحاقِ، وألفِ التأنيث: أنّ الملحِقةَ منهما مصروفةٌ، لأنها في تقديرِ الحرفِ المتحرِّك. قال ابنُ عصفورٍ: «وأما إذا كانت[35] طرفاً فيُتَصَوَّر الإلحاقُ بها، لأنها إذ ذاك تُقدَّرُ منقلبةً عن حرفٍ متحرِّكٍ، ولا يكون ذلك تغييراً لبناءِ الملحَقِ عن أن يكونَ على مثالِ ما أُلحِقَ به؛ لأنّ حركةَ الآخِرِ ليست من البناءِ»[36].

ويخالف أبو الحسنِ الأخفشُ قياسَ الفصلِ بين الملحَق بالألف وغير الملحَقِ بها – وهو تنوينُ ألف الإلحاق – فيقولُ بجوازِ الإلحاقِ بها من دون تنوينٍ. قال ابن جني: «فألفُ بُهمى للتأنيث، وألفُ بُهماة زيادةٌ لغير الإلحاقِ كألفِ قَبَعْثَرًى، وضَبَغْطَرًى،

ويجوز أن تكون للإلحاقِ بـ(جُخْدَبٍ) على قياسِ قول أبي الحسنِ الأخفشِ، إلا أنه إلحاقٌ اختصَّ مع التأنيث، ألا ترى أنّ أحداً لا ينوِّن (بُهمى)»[37].

فمعنى التأنيث في (بُهْمَى) منع من التنوين، وذلك المعنى دليلُ الأخفشِ على إلحاق (بُهمى) بـ(جُخْدَب)، ويبدو أنّ ما سمح بالقول بأنّ ألفَ (بُهمى) ملحِقةٌ جواز أن يقالَ (بُهماة) بزيادة التاء، فزيادتُها دليلُ النحاة على الإلحاقِ بالألف كما في: أرطًى وأرطاة، وحبنطًى وحبنطاةٍ. قال المبرد: «حبنطًى إنما هو من: حَبِط بطنُه، فالنون والألفُ زائدتان لتبلغ بهما بناءَ سفَرجَلٍ، وعلى هذا تقول للمرأة: حبنطاةٌ، ولو كانتِ الألفُ للتأنيثِ لم تدخل عليها الهاءُ؛ لأنهلا يدخل تأنيثٌ على تأنيثٍ، وكذلك أَرْطًى ملحَقٌ بـ(جَعْفَرٍ)، ووَزنُهُ فَعَلًى ملحَق بـ(فَعْلَلٍ) وعلى ذلك تقول في الواحدة: أَرْطاةٌ»[38].

ب-5- تمحُّض الزيادة للإلحاق في أواخر الأبنية:

5-أ- الزيادةُ بالتضعيف للإلحاق في أواخر ألأبنية:

التضعيفُ في آخر الأبنية علامةُ الإلحاقِ المقدَّمةُ. قال المازني: «فأما المطردُ الذي لا ينكسِرُ فأنْ يكونَ موضعُ اللامِ من الثلاثةِ مكرَّراً للإلحاق مثلُ: مَهْدٍ، وقَرْدَدٍ، وسُؤْدُدٍ، وعُنْدُدٍ، والأفعال: جَلْبَبَ يجلبِبُ جَلْبَبةً»[39].

ولا يصحُّ إدغام المثلَينِ الدالَّينِ على الإلحاق، لأنه نقضٌللغرضِ منه. قال ابن جني: «فمن ذلك امتناعُهم من ادّغامِ الملحَقِ نحو: جَلْبَبَ، وشَمْلَلَ، وشُرْبُبٍ، ورِمْدِدٍ، ومَهْدَدٍ، وذلك أنكَ إنما أردت بالزيادةِ والتكثيرِ البلوغَ إلى مثالٍ معلومٍ، فلو ادّغمتَ في نحو: شُرْبُبٍ فقلتَ: شُرُبٌّ لانتقض غرضُكَ الذي اعتزمَته من مقابلةِ الساكنِ بالساكنِ، والمتحركِ بالمتحركِ»[40].

فالامتناعُ من إدغام المثلَين آخرَ الأبنيةِ دليلُ إلحاقِها، فإذا أُدغما فلا إلحاق. قال المبرد: «فإن لم يكن ملحَقاً لزم الإدغامُ نحو قولك: رجلٌ ألدُّ، وأصمُّ، لأنّ أفعلَ ليس بملحَقٍ بـ(فَعْلَلَ)، ألا ترى أنّ مصادَرهما مختلفةٌ إذا كانا فِعلَين تقول: دَحْرَجَ دَحْرجةً، وأكرم إكْراماً»[41].

والإلحاق بالتضعيف آخرَ البناءِ دليلٌ على أنّ بعض الزوائدِ في وسط الأبنية ليست ملحِقةً، ذلك أنّ تلكَ الزوائدَ توازن نظائرَ لها – أي من حيثُ الزيادةُ لغيرِ الإلحاق –

في الملحَق به. قال الرضي: «وأما اقْعَنْسَسَ، واحْرَنْبى فقالوا: ليس الهمزةُ والنون فيهما للإلحاق، بل إحدى سِينَي اقْعَنْسَسَ، وألفِ احرنبى للإلحاقِ فقط، وذلك لأنّ الهمزةَ والنونَ فيهما في مقابلةِ الهمزةِ والنونِ الزائدتين في الملحَقِ به أيضاً»[42].

5-ب- الزيادة بحرفٍ واحدٍ للإلحاق في أواخر الأبنية:

زيادةُ الإلحاق هنا لا تحتمل أن تكونَ له ولغيره، وإنما يغلب تمحُّضها له، ويحصُل ذلك في بعضِ الأسماءِ الملحَقةِ بالخماسي. قال سيبويه في «باب تحقيرِ ما كان من الثلاثةِ فيه زائدتان»: «وكذلك حبنطًى، إن شئتَ حذفتَ النونَ فقلت: حُبَيْطٍ، وإن شئتَ حذفتَ الألفَ فقلت: حُبَيْنِطٌ، وذلك لأنهما زائدتان أَلحقتا الثلاثةَ ببناءِ الخمسةِ، وكلاهما بمنْزلةِ ما هو من نفسِ الحرفِ، فليس واحدةٌ الحذفُ ألزمُ لها منه للأخرى»[43].

فالألف في (حَبَنْطًى) ملحِقة لا غير، ودليلهُ أنها حُذفت في وجهَي التصغير اللذَين احتملهما (حَبَنْطًى)، فلو كانتِ الألفُ للتأنيث لفُتح ما قبلها، وبقيت في اللفظِ. قال المبرد في تصغير «ما كان على أربعةِ أحرفٍ مما آخرُه حرفُ تأنيث»: «اعلم أنه ما كان من ذلك، فإنّ ثالثَه يترَك مفتوحاً لئلاَّ تنقلبَ ألفُ التأنيث، وذلك قولك في حُبلى: حُبَيْلَى، لأنه لو قيل فيها كما قيل في جَعفرٍ: جُعَيفِرٌ لصارت الألفُ ياءً، فذهبتْ علامةُ التأنيث... فإن كانتِ الألفُ زائدةً لغيرِ التأنيث انكسر ما قبلها وانقلبتْ ياءً، وذلك قولُك في أَرْطًى: أُريطٍ، لأن أَرْطًى ملحَق بـ(جَعفرٍ) وليست ألفه للتأنيث»[44].

ومما جاءَ ملحَقاً بالياءِ في آخره عَلانيةٌ وثَمانيةٌ ونحوُهما. قال سيبويه: «إذا حقّرتَ عَلانيةً أو ثَمانيةً أو عُفاريةً فأحسنُه أن تقولَ: عُفَيرِيةٌ، وعُلينِيةٌ، وثُمينِيةٌ من قِبَلِ أنّ الألفَ ههنا بمنْزلة ألفِ عُذافِرٍ وصُمادِحٍ، وإنما مُدَّ بها الاسمُ، وليست تُلحِق بناءً ببناءٍ، والياءُ لا تكون في آخرِ الاسمِ زيادةً إلا وهي تُلحِق بناءً ببناءٍ، ولو حذفتَ الهاءَ من ثمانيةٍ وعلانيةٍ لجرتِ الياءُ مجرى ياءِ جواري، وصارتِ الياءُ بمنْزلة ما هو من نفسِ الحرف»[45].

فالألفُ في عَلانيةٍ ونحوه للمدِّ لا للإلحاقِ كألفِ (حبنطًى)، وذلك بدليلِ قلبها ياءً وبقاءِ الياءِ الملحِقة، ولم يرَ الشيخ عضيمة صحةَ إلحاق عَلانية ونحوه بـ(صُمادِحٍ)

و(عُذافرٍ) فقال: «والمعروفُ أنّ بناءَ [فَعالِل][46] وفَعالِلةٍ مختصٌّ بالجمعِ ولا يكون مثلُه في المفرداتِ فليس لنا بناءٌ في مفرداتِ العربية يُلحَق به نحو ثَمانية وعَلانية»[47].

فقوله «بناء فَعالل وفَعالِلة» ينطبق عليه «قِمَطْرٌ وقَماطِرُ»[48]، و«قَشعمٌ وقَشاعِمةٌ»[49] لا صُمادحٌ وعُذافِرٌ ولا ما أُلحق بهما، فليس الأمر كما قال، والدليل أنّ بناءَ (صُمادِحٍ) مفردٌ. قال الزَّبيدي: «صَمْدَح يومُنا: اشتدَّ حرُّه، ومنه الصَّمَيْدَحُ كسَمَيدَعٍ: اليومُ الحارُّ والصُّلبُ الشديدُ»[50]، وكذلك بناءُ (عُذافرٍ) مفردٌ. قال الزَّبيدي: «والعُذافِر: العظيمُ الشديدُ من الإبل كالعَذَوفَرِ وهي بهاءٍ، يقال: جملٌ عُذافِرٌ، وناقةٌ عُذافِرّة»[51].

ثانياً – أثر المعنى في الإلحاق:

المعنى له أثر في الإلحاقِ. قال الرضي: «ولا نحتم بعدمِ تغيّر المعنى بزيادة الإلحاق على ما يُتوهَّم، كيف وإنّ معنى حَوْقَل مخالفٌ لمعنى حَقَل، وشملَلَ مخالفٌ لـ(شَمَل) معنى، وكذا كوثرٌ ليس بمعنى كثُر... فمن ثمةَ لا نقول: إنّ هذه الزياداتِ للإلحاق وإن صارتِ الكلم بها كالرباعي في الحركاتِ والسكناتِ... فلا نحيلها على الغرضِ اللفظي مع إمكانِ إحالتها على الغرضِ المعنوي»[52]

2–أ – الإلحاقُ بالمعنى الذي وُضع له البابُ:

يوجه النحاةُ بعض مسائلِ الإلحاق بالمعنى، ومن ذلك (إنْقَحْلٌ) فالصناعة تجيز إلحاقَه بباب (جِرْدَحْلٍ) للهمزةِ في الأول وللنونِ المساعِدة لها.

قال ابن جني: «وكذلك ما جاء عنهم من إنْقَحْلٍ... ينبغي أن تكون الهمزة في أوله للإلحاقِ – بما اقترنَ بها من النونِ – ببابِ جِرْدَحْلٍ... ولم يحكِ سيبويه من هذا الوزنِ إلا إنْقَحْلاً وحدَه»[53].

ثم ينتقل ابنُ جني إلى (إنْزَهْوٍ) فيلحقُه بباب (إنْقَحْلٍ) إلحاقاً صناعياً، وبباب (قِنْدَأْوٍ) إلحاقاً فيه نظرٌ إلى المعنى فيقول: «ومثلُه ما رَويناه عنهم من قولهم: رجلٌ إنْزَهْوٌ، وامرأةٌ إنْزَهْوَةٌ، ورجالٌ إنْزَهْوُوْنَ، ونساءٌ إنْزَهْوَاتٌ، إذا كان ذا زَهْوٍ، فهذا إذاً إنْفَعْلٌ... ويجوز عندي في إنْزَهْوٍ غيرُ هذا، وهو أن تكونَ همزتُه بدلاً من عينٍ، فيكون أصلَه: عِنْزَهْوٌ فِنْعَلوٌ من العِزْهَاةِ، وهو الذي لا يقرب النساءَ، والتقاؤهما أنّ فيه انقباضاً

وإعراضاً، وذلك طرفٌ من أطرافِ الزهوِ... وإذا حملتَه على هذا لحِقَ ببابٍ أوسعَ من إِنْقَحْلٍ، وهو بابُ قِنْدَأْوٍ، وسِنْدَأْوٍ، وحِنْطَأْوٍ، وكِنْتَأْوٍ»[54].

ويقترب من إلحاق (إِنْزِهْوٍ) بباب (قِنْدَأْوٍ) للمعنى إلحاقُ (ما أَشنعَه) ونحوِه بباب القبحِ للمعنى لا للصناعة؛ لأنه لا يُتعجَّب من اللونِ والخِلقة قال سيبويه: «وأما قولُهم في الأحمقِ: ما أحمقَه، وفي الأرعنِ: ما أرعَنه... فإنما هذا عندهم من العلمِ ونُقصانِ العقلِ والفطنةِ، فصارت... ما أحمقه بمنْزلة: ما أَبْلده، وما أَشجعه...؛ لأَنّ هذا ليس بلونٍ ولا خِلقةٍ في جسده، وإنما هو كقولك: ما أَلْسَنَه وما أذكَرهُ، وما أعرفَهُ وأنظرَهُ، تريد نَظرَ التفكُّر، وما أشنعَهُ، وهو أشنعُ، لأنه عندهم من القبحِ، وليس بلونٍ ولا خِلقةٍ من الجسدِ ولا نقصانٍ فيه، فألحقوه ببابِ القبح»[55].

2-ب – تقييدُ الإلحاقِ بالمعنى الذي تقتضيه بعضُ الأبنية:

يوصَف الملحِق للأبنية بعضِها ببعضٍ بأنه زائدٌ فحسب دون التصريح بأنه ملحِقٌ؛ أي يكتفي النحاة بالإشارة إلى أنّ المعنى يدل على الزيادة. قال أبو البقاء: «وأما التاءُ في (سَنْبَتَةٍ) – وهي القطعةُ من الدهرِ – فزائدةٌ لقولهم في معناها: سَنْبَةٌ»[56].

ما صرَّح أبو البقاء بأنّ التاءَ الزائدةَ ملحِقةٌ، بلِ اكتفى بوصفها بالزيادةِ مستدلاً بالمعنى، وهي عند سيبويه ملحِقةٌ. يقول: «فعلامةُ التأنيثِ إذا وصلتَه التاءُ، وإذا وقفتَ ألحقتَ الهاءَ، أرادوا أن يفرّقوا بين هذه التاءِ والتاءِ التي هي من نفسِ الحرفِ نحو تاءِ القَتِّ، وما هو بمنْزلة ما هو من نفسِ الحرفِ نحو تاءِ سَنْبَتَةٍ، وتاءِ عِفْرِيْتٍ، لأنهم أرادوا أن يلحِقوهما ببناءِ قَحْطَبةٍ وقِنديلٍ»[57].

وثَمَّ شيءٌ آخرُ يخصُّ تقييدَ الإلحاق بمعنى الأبنية، وهو أنّ المعنى الذي وضع له البناءُ مقدَّم – من حيثُ القوةُ – على الحرفِ الملحِق مع أنّ حروفَ الإلحاق كالأصولِ، فيحذَف حرفُ الإلحاقِ إذا طرأ داعٍ له، ويبقى ما يدل على المعنى الذي وُضِعَ له البناءَ. قال ابن السرَّاج: «فإن كان إحدى الزوائدِ دخلت لمعنًى أثبتَّ ما دخل لمعنًى وحذفت ما سواه، وذلك نحو: مُقْعَنْسِسٍ وهو ملحَقٌ بـ(مُحَرَنْجِمٍ)، فالميم زائدة، والنونُ زائدةٌ، والسينُ الأخيرةُ زائدةٌ، فتقول مَقاعِسُ وإن شئتَ: مَقاعيسُ، فتَحذِف النونَ والسينَ، ولا تحذِف الميمَ، لأنها أُدخلت لمعنى اسم الفاعل»[58].

وهناك وجهٌ آخرُ للربط بين معنى الأبنيةِ وبين إلحاقِها، فالأبنية الملحَقةُ فيها معنى التذكير؛ ولذا يُصرَف الملحق وإن أَوهَمَ ظاهرُهُ التأنيثَ. قال سيبويه: «وكذلك الأَرْطَى كلُّهم يَصرفُ، وتذكيرُهُ مما يقوّي على هذا التفسيرِ... وحَبَنْطًى بهذه المنْزلةِ إنما جاءت ملحَقةً بـ(جَحَنْفَلٍ)، وكينونتُهُ وصفاً للمذكَّر يدلكَ على ذلك»[59].

2-ج- تشبيهُ اللفظ باللفظ في الإلحاقِ للمعنى الجامع بينهما:

تشبيهُ الأبنية بعضِها ببعضٍ من الأصول المعتمدةِ عند النحاة في توجيه المسائل. قال سيبويه: «من كلامهم أن يشبّهوا الشيءَ بالشيءِ وإن لم يكن مثلَه في جميع ما هو فيه»[60]، و(مَأقِيْ العين) مما خُرِّج إلحاقُه على التشبيه بـ(مَفْعِلٍ). قال ابنُ القَطّاع: «ليس مَأقِيْ العين مَفعِلاً وإنما وزنه: فَعْلِيْ، وقد غلط فيه جماعةٌ من العلماءِ، وإنما الياءُ في آخره للإلحاق، وليس له نظيرٌ، فأُلحِقَ بـ(مَفْعِلٍ) على التشبيهِ، فلهذا جمعوه على مآقٍ»[61].

فإلحاق (مأقيْ العين) بـ (مَفْعِلٍ) سوّغه التشابهُ في الحركات والسكناتِ، وسوّغه المعنى أيضاً، لأنّ (مأقيْ العين) اسمٌ وكذلك مَفْعِلٌ يجوز نقلُهُ من معنى الظرف إلى معنى الاسم الذي يُسمى به الشيء. قال الرضي: «المشرُقةُ اسمٌ لموضعٍ خاصٍّ لا لكلِّ موضعٍ يُتَشَرَّق فيه من الأرضِ... وكذا المَنخِرُ صار اسماً لثَقْبِ الأنف»[62].

وذهب الشيخ عضيمة إلى أنّ (مأقِيْ العين) غيرُ ملحقٍ مستدلاً بأنه ما ثَمَّ بناءٌ يُلحَق به فقال: «لا بدَّ في الإلحاق من وجودِ ما يُلحَق به، هذا ما تشهد به نصوصُ الصرفيين.... وعلى هذا لا يُلتفتُ إلى ما ذكره ابن القَطّاع في كتابه الأفعال عن (مأقيْ)»[63].

وفي هذا القول نظرٌ؛ لأنَّ التشبيهَ أصلٌ في التوجيه بنصِّ سيبويه السابق، فيكون تشبيهُ (مأقيْ) بـ(مَفْعِلٍ) كتشبيه (أُسراءَ) بـ(ظُرفاءَ) في الجمع. قال أبو علي: «(أُسارى) في جمعِ (أَسيرٍ) ليس على بابه، وما عليه قياسُهُ، كما أنّ (أُسَراءَ)... في جمعِ (أسيرٍ) ليس على بابه، وإنما شُبِّه بـ(ظُرفاءَ) حيثُ كان على وزنِهِ، فـ(أُسارى) في جمعِ (أسيرٍ) على التشبيهِ بغير بابه»[64].

ولا يُخرَّج الشيءُ على التشبيه إلا بمسوِّغ، فما سوَّغ تشبيهَ (مَأقِي) بـ(مَفعِل) أنه نادرٌ. قال الجوهري: «وإنما زِيدَ في آخره الياءُ للإلحاق، فلم يجدوا له نظيراً يلحِقونه به؛ لأنّ (فَعْليْ) بكسر اللام نادرٌ لا أختَ لها، فأُلحِقَ بـ(مَفْعِلٍ) فلهذا جمعوه على مآقٍ»[65]. أي إنّ (مأقيْ) صار بالتشبيه كـ(مَضرِبٍ) ومضاربَ).

ومما جرى على سَمتِ المسألةِ السابقةِ إلحاقُ (بِنتٍ وأُختٍ) بذي الأصولِ الثلاثة من جهةِ إبدالِ لامِهما تاءً. قال ابن جني: «وألحقوهُما بالتاءِ المبدلةِ من لامِها بوزنِ قُفْلٍ وحِلْسٍ فقالوا: أُخْتٌ وبِنْتٌ، وليست التاءُ فيهما بعلامةِ تأنيثٍ كما يَظنُّ مَن لا خبرةَ له بهذا الشأنِ، لسكونِ ما قبلَها هكذا مذهبُ سيبويه وهو الصحيحُ»[66].

ولم يَرَ الشيخُ عُضيمةُ صوابَ إلحاقِ (بنتٍ وأُختٍ) بالتاءِ فقال: «ولستُ أستسيغ أن تكونَ تاءُ بنتٍ وأختٍ للإلحاق لأمرين:

1 – أنَّ إلحاقَ ثلاثيٍّ بثلاثيٍّ لم يقل أحدٌ به وما وقفتُ عليه في غيرِ هاتينِ الكلمتينِ...، 2 – التاء في بنتٍ وأختٍ تدلُّ على معنى وهو التأنيثُ وإن كانت غيرَ متمحضةٍ له»[67].

والظاهرُ خلافُ ذلك، فإن (بِنتاً وأُختاً) ملحَقانِ بـ(قُفْلٍ وحِلْسٍ) بنصِّ ابنِ جني السابقِ، فهذا شيءٌ، والشيءُ الثاني أنّ إبدالَ التاءِ من اللامِ فيهما لا لإحداثِ الإلحاقِ الصناعيِّ المحضِ بل لإفادةِ معنى التأنيثِ بذلك الإبدالِ، فكان هذا الإبدالُ سبباً لإحداث بناءٍ له نظائرُ في الثلاثي فحُمل عليها وإلاّ فإنَّ هذه التاءَ أصلُها واوٌ بدليلِ الجمعِ المكسَّرِ، قال أبو علي: «فالمحذوفُ من (أُختٍ) الواوُ لقولهم: إخوةٌ، فكذلك ينبغي أن يكونَ المحذوفُ من (بِنتٍ) واواً»[68].

فالحاصلُ من ذلك أنَّ التعويضَ بالتاءِ من الواوِ فيهما جعلهما بمنزلةِ ما ليس فيه حذفٌ، فإبدالُ الواوِ تاءً فيما أصلُه فَعَلٌ يختصُّ به المؤنثُ، فصار لفظُهما كلفظِ الأصولِ الملحَقانِ بها، فعُلم معنى التأنيثِ من لفظِهما كلِّه لا من التاءِ. قال ابن جني: «فإن قيل: فما علامةُ التأنيثِ في أُختٍ وبنتٍ؟ فالجوابُ أنَّ الصيغةَ فيهما عَلَمُ تأنيثهما، وأعني بالصيغةِ فيهما بناءَهما على فُعْلٍ وفِعْلٍ وأصلُهما فَعَلٌ، وإبدالَ الواوِ

فيهما لاماً، لأنَّ هذا عملٌ اختصَّ به المؤنثُ... فالصيغةُ في (بِنتٍ) قامتْ مقامَ الهاءِ في (ابنة)، فكما أنَّ الهاءَ عَلَمُ تأنيثٍ لا محالةَ فكذلك صيغةُ (بِنتٍ) عَلَمُ تأنيثِها»[69].

وذلك يبطل قول الشيخ عضيمة أن أختاً و بنتاً غير ملحَقين ،وكلُّ ما تقدم عن صلةِ الإلحاقِ بالمعنى يدل على أن بعضَ الملحَق يصير له بالإلحاق معنًى يميزه من معناه السابقِ له.

نتائج البحث:

تبيّن في البحثِ أن للصناعةِ والمعنى أثراً في الحرف المزيدِ للإلحاق، ذلك أنَّ الإلحاقَ يكون بزيادةٍ في البناء الملحَق، وكلُّ زيادةٍ تستدعي تغييراً في اللفظِ يتبعه تغييرٌ في المعنى، فثمَّةَ نتائجُ يمكن استنباطُها من هذا البحث هي:

1 – الملحَق محمولٌ على الملحَق به في حركاتِهِ وسَكَناتِهِ، فيجوزُ أن يكونَ الملحَق به أصلاً والملحَق فرعاً؛ لأنَّ الملحقَ لا يُعرَفُ إلا بأصلٍ يُحمل عليه. قال ابن يعيش: «إذا أُلحِقَ بناءٌ ببناءٍ صار حُكمُ الفرعِ الملحَقِ كحكمِ الأصلِ الملحَقِ به»[70].

2 – الحرفُ المزيدُ للإلحاقِ صفتُهُ الظاهرةُ صناعية، أما الصفةُ المعنويةُ فغيرُ ظاهرةٍ ظهورَها في الحرفِ المزيد لمعنى محضٍ كالهمزةِ المفيدةِ للتعديةِ، أو حروفِ المضارعة، أو الألفِ المفيدةِ لمعنى اسمِ الفاعل، أو العينِ المضعَّفةِ توكيداً للمعنى.

3 – يمكن أن يكون الإلحاقُ مَدخَلاً لدراسةِ لغات العرب، كما مرَّ، مثلاً، أنّ (الإِنْزَهْوَ) يجوز أن يُلْحَقَ بالكِنْتَأْوِ الذي فيه لغةٌ أخرى هي الكِنْدَأْو.

4 – بعضُ الأبنيةِ الملحَقة يلزمُها زائدٌ ساكنٌ يغلب أن يكون نوناً، أو ألفاً، أو واواً، وهذا الزائدُ لا للإلحاقِ وإنما يدلُّ على أنَّ بعضَ الأبنيةِ الثلاثيةِ ملحقٌ بالأبنيةِ الرباعيةِ كما مرَّ في (عُفارِيَةٍ) الملحَقِ بـ(عُذافِرةٍ)، ويدل أيضاً على أنَّ بعضَ الأبنيةِ الرباعيةِ ملحقٌ بالأبنيةِ الحماسيةِ كما مرَّ في (عَقَنْقَلٍ وعَثَوْثَلٍ) الملحَقينِ بـ(سَفَرجَلٍ).

المصادر والمراجع

1- أبنية الإلحاق في الصحاح دراسة وتحليل، تأليف الدكتور مهدي القرني، مكتبة الرشد، الرياض/ ط1 1421هـ-2000م.

2- الأصول في النحو لابن السرَّاج، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4، 1420هـ-1999م.
3- الإغفال لأبي علي الفارسي، تحقيق وتعليق الدكتور عبد الله الحاج إبراهيم، إصدارات المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة 1424هـ-2003م.
4- الأفعال لابن القطّاع، عالم الكتب، بيروت، ط1 1403هـ-1983م.
5- تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد مرتضى الزَّبيدي، وزارة الإعلام، الكويت.
6- التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية للصغاني، حققه عبد العليم الطحاوي، دار الكتب، القاهرة، 1970م.
7- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، دراسة وتحقيق الأستاذ الدكتور علي فاخر و آخرين ، دار السلام ،الطبعة الأولى ،1428 هـ - 2007 م.
8- تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية لأبي حاتم السجستاني ، حققه وخرج ما فيه الدكتور محمد الدالي ،دار البشائر ، دمشق ،ط1 ،1422 هـ - 2001 م .
9- جمهرة اللغة لابن دريد، تحقيق الدكتور رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1987م.
10- الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي، دار المأمون، دمشق.
11- الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية 1952م.
12- سر صناعة الإعراب لابن جني، دراسة وتحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1405هـ-1985م.
13- سفر السعادة وسفير الإفادة للسخاوي، حققه الدكتور محمد الدالي، وقدم له الدكتور شاكر الفحام، دار صادر، بيروت، 1415هـ-1995م.
14- شرح الشافية للرضي، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت.
15- شرح المفصل لابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية.
16- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، دار العلم للملايين، بيروت ط2، 1399هـ-1979م.

17- كتاب سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1411هـ-1991م.
18- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تحقيق غازي طليمات، والدكتور عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت.
19- لسان العرب لابن منظور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1 1408هـ-1988م.
20- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، 1985م.
21- المغني في تصريف الأفعال، تأليف محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، ط2، 1420هـ-1999م.
22- مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، طبعة اتحاد الكتاب العرب 1423هـ-2002م.
23- المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب بيروت.
24- الممتع في التصريف لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1407هـ-1987م.
25- المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، البابي الحلبي، مصر، ط1، 1373هـ-1954م.

1-اللسان (لحق).
2-شرح الشافية 52/1.
3-الخصائص 221/1. شَمْلَلَ: يقال ناقةٌ شِملالٌ أي سريعةٌ (تفسير غريب ما في كتاب سيبويه للسجستاني 51)، صَعْرَرَ: استدار (الصحاح 713/2) (صعر)، بَيْطَرَ الدابةَ البيطارُ: شقَّ جلدها ليداويه (سفر السعادة 172)، حَوْقَلَ: يقال: رجلٌ حَوْقَلٌ إذا أدبر عن النساء (السجستاني 11).
4-الخصائص 228/1. الأَلَنْدَدُ واليَلَنْدَدُ: الشديد الخصومة (السجستاني 140).
1-أي الهمزة.

2-شرح الشافية 56/1، الأُبْلُمُ: خُوصُ المُقْل (السجستاني 28)، والخُوصُ: ورق المُقْلِ والنخل (اللسان) (خوص)، المُقْل: حِمْل الدَّوم، واحدتُهُ مُقْلة، والدَّوم شجرةٌ تشبه النخلة. (اللسان) (مقل).

وبُرثُنٌ: اسم رجل، والبُرثُن من الطير بمنزلة الظُّفُر من الإنسان (السجستاني 276).

والإثْمِدُ: حجر يتخذ منه الكحل (اللسان ثمد) والزِّبْرِج: النقشُ والزِّينة (السجستاني 223).

والإدْرَونُ: الدَّرَنُ والوسَخُ (سفر السعادة 41).

3-المقتضب 315/3. الأَفكَل: هو الرِّعدة، يقال: أصابه أَفْكل إذا ارتعد من بردٍ أو خوفٍ (سفر السعادة 82)، أَيدَع: قيل هو الزعفران وقيل: صبغٌ أحمرُ (سفر السعادة 100)، اليَرْمَع: الحجارةُ الرِّخوة (السجستاني 335).

1- الخصائص 223/1، والجَهْوَرُ: الضخم، ورجلٌ جَهْوَرُ الصوت (السجستاني 175).

2-أي وسط الكلمة وآخرها.

3-المنصف 88/1. جَلْبَبَ: لبس الجِلباب (الصحاح 101/1) (جلب).

4-شرح الشافية 54/1-55، اقْعَنْسَسَ الرجل إذا اجتمع (سفر السعادة 83)، احْرَنجَمَ القومُ: ازدحموا (سفر السعادة 37).

5- تمهيد القواعد 4983

1- تمهيد القواعد 4959.

2-الكتاب 85/4.

3-المقتضب 107/2.

4-الكتاب 548/3. الحَوْأَبة: الرجل ليس عنده خيرٌ ولا شر (الصحاح 116/1-117) (حوب) الجعفر: النهر الصغير (الجمهرة 1137) (باب الجيم مع سائر الحروف في الرباعي الصحيح).

1-الكتاب 429/4.

2-البصريات 300/1. العَقَنْقَلُ من الرملِ: المتعقِّدُ الكثيرُ (السجستاني 161)، العَثَوثَلُ: الشيخُ الثقيلُ (السجستاني 180).

3-الخصائص 156/2.

4-أبنية الإلحاق في الصحاح 47.

5-الكتاب 324/4، والعُفاريةُ مثلُ العِفريت وهو واحد (الصحاح 752/2) (عفر)، والهُبارية: حَزازٌ يكون في الرأس (سفر السعادة 480)، العُذافر: الغليظ الشديد (السجستاني 263)، الجَحَنْفل: الغليظ الشفة (سفر السعادة 203).

1–الكتاب 429/4.

2–أي الخليل.

3–الكتاب 330/4. القَهْبَلِس: الكَمَرة الضخمة (السجستاني 243).

4–شرح الشافية 364/2. الجَحْمَرِش: العجوز الكبيرة (السجستاني 244).

5–أي الأخفش.

6–الممتع 297/1–298.

1–الكتاب 330/4.

2–المنصف 13/1–14. السَّمَيْدَع: السيّد الشريف (الجمهرة 1148 باب الدال مع سائر الحروف في الرباعي الصحيح)، الفرزدق: الفرزدقة الخبزة الغليظة (الجمهرة 1184 أبواب الخماسي وما لحق بها بحرفٍ من حروف الزوائد)، قَدَوْكَس: اسمُ رجل، وهو – زعموا – الشديد (السجستاني 232).

3–في المطبوع: حِيبَّل.

4–المقتضب 107/2–108. الهِجْرَع: الجبان المنكشف (السجستاني 208)، الهِرْيَع: دابّة (مقاييس اللغة 48/6 باب الهاء والراء وما يثلثهما)، الحِثْيَل: ضربٌ من الشجر (السجستاني 53).

5–الكتاب 425/4. العفَنجَج: العظيم البطن الثقيل (السجستاني 162).

1–الأصول 214/3.

1–الأصول 191/3. الذِّفرى: الموضع الذي يعرق من البعير خلف الأذن (الصحاح 663/2) (ذفر).

2–أي الألف.

3–الممتع 207/1.

4–الخصائص 274/1. البُهمى: نَبْت (سفر السعادة 172)، القَبَعْثَرَى: الضخم (السجستاني 249)، ضَبَغْطَرَى: الطويل من الرجال والإبل (السجستاني 354)، جُحْدَب: ضربٌ من الجراد أخضر (سفر السعادة 198).

1–المقتضب 338/3. الحبنطى: الممتلئ غضباً أو بِطنةً (سفر السعادة 218)، أَرْطى: شجرٌ من شجر الرمل يُدبغ به (سفر السعادة 50).

2–المنصف 41/1. مَهْدَد: اسمُ امرأة (السجستاني 198)، القَرْدَد: الطريق الواسع (السجستاني 52)، سُؤْدُد: من ساد قومه يسودهم سيادةً وسُؤْدَداً فهو سيّدهم (الصحاح 490/2) (سود)، عُنْدُد: يقال: مالي منه عُنَدَدٌ، أي بُدٌّ (الصحاح 513/2) (عند).

3–الخصائص 232/3–233، شُرْبُب: موضع (سفر السعادة 315)، رِمِدِد: رماد رِمِدِدٌ؛ أي هامدٌ (السجستاني 201).

4–المقتضب 244/1. الأَلَدّ: الشديد الخصومة (السجستاني 140).

1–شرح الشافية 54/1. اقْعَنْسَسَ: الرجل إذا اجتمع (سفر السعادة 83)، احْرَنْبى الديكُ إذا نفش ريشَهُ وتهيأ للقتال (سفر السعادة 37).

2–الكتاب 436/3.

3–المقتضب 259/2.

4–الكتاب 437/3. العُفاريةُ: مثل العفريت وهو واحد (الصحاح 752/2) (عفر).

1–في المطبوع: فَعلَل.

2–المغني في تصريف الأفعال80 وينظر حاشية المقتضب 255/2وأبنية الإلحاق في الصحاح 32

3–الكتاب 612/3. القِمَطْر: الشديد (سفر السعادة 427).

4–الكتاب 620/3. القشعم: المسنّ من النسور والرجال (الصحاح 2012/5) (قشعم).

5–التاج 555/6 (فصل الصاد المهملة مع الحاء المهملة) (ص م د ح).

6–التاج 560/12 (فصل العين مع الراء) (ع ذ ف ر).

7–شرح الشافية 52/1–53.

1–الخصائص 229/1، وينظر الكتاب 247/4. إنْقَحْلٌ: الرجل المسنُّ (الجمهرة 559 باب الحاء والقاف مع ما بعدهما من الحروف)، جِرْدَحْل: غليظ ضخم (السجستاني 285).

2–الخصائص 229/1، القِنْدَأْوُ: الكبير الرأس الصغير الجسم المهزول (السجستاني 160)، السِّندَأْوُ: الجريئة الماضية (السجستاني 159)، يقال: حِنْطَأْوٌ: للعظيم البطن (السجستاني 159)، الكِنْتَأْوُ: الجملُ الغليظ والكِنْدَأْوُ لغةٌ فيه (التاج 385/1) (فصل الكاف مع الهمزة) (ك د أ).

3–الكتاب 98/4.

1–اللباب 271/2.

2–الكتاب 166/4. القَتّ: الكذب (التكملة والذيل والصلة 329/1) (قَتَتَ) قحطبةُ: اسمُ رجلٍ (الصحاح 198/1) (قحطب).

3–الأصول 12/3 وينظر أبنية الإلحاق في الصحاح 45–46 و 80–81. مُحْرنجِم: يقال: احرنجم القوم؛ أي ازدحموا (سفر السعادة 37).

4–الكتاب 211/3–212.

1–الكتاب 159/4.

2–الأفعال لابن القطاع 16/1. مُؤْقُ العين طرَفُها من جهة الأنف (الصحاح 1553/4) (مأق).

3–شرح الشافية 184/1.

4–المغني في تصريف الأفعال 78–79 وينظر أبنية الإلحاق في الصحاح (32).

5–الحجة 164/4–165.

1–الصحاح 1553/4 (مأق).

2-سر الصناعة 149/1 وينظر الكتاب (221/3).

3-المغني في تصريف الأفعال .81

4-الإغفال 226/1.

1-سر الصناعة 150/1.

1-شرح المفصل 68/5.